ميزانية الدولة للعامين 2021-2022

خالد حسن - مدير مشاريع ,المنتدى الاقتصادي العربي

صادق مجلس الوزراء على صيغة الميزانية والتي تتواجد اليوم في أروقة الكنيست للمصادقة عليها في لجان الكنيست والثلاث قراءات ، وبعد أن عرضت الميزانية على أعضاء الكنيست من ائتلاف ومعارضة، الصحافة والجمهور، بدأت تعلو أصوات منها مؤيدة ومنها معارضة ومحذرة.

وبأية حال, تبقى هذه الميزانية بأرقامها الموزعة ومبالغها المرصودة بمثابة اتفاق ائتلافي لطالما لم يصادق عليها بعد بالكنيست.

ولكن قبل التطرق للمبالغ ولحجم الميزانية المقترحة، وجب علينا كمواطنين في هذه الدولة فهم الميزانية عامة لتأثيرها المباشر على حياتنا اليومية, وعلينا كأقلية قومية خاصة لما عانيناه على مر السنوات وأن نستنبط الجوانب الخاصة بنا والتي تعيننا للعيش بكرامة حاضرا ومستقبلا.

بداية، من المهم التوقف عند ثلاثة اساسية لتقييم الميزانية العامة الأخيرة للدولة:

1. كيف وفي أية ظروف صودق على هذه الميزانية؟
2. ما هي الخطوط العريضة لهذه الميزانية؟
3. ما هي رزمة قوانين التسويات المرافقة للميزانية؟

جميعنا يعلم بأنه منذ العام 2018 لم يصادق على ميزانية كما هو متبع بالدولة انما أدار رئيس الحكومة السابق بينيامين نتنياهو اقتصاد الدولة حسب ما يسمح له القانون بما يسمى الميزانية المكملة، ونحن اليوم موجودون بالنصف الثاني من العام 2021 ونعيش منذ قرابة الشهر والنصف في ظل حكومة جديدة مركبة من عدة تيارات سياسية وقومية بضمنهم القائمة العربية الموحدة.

لا ننسى جائحة الكورونا وما سببته من أضرار اقتصادية للدولة الأمر الذي أجبر الحكومة على إنفاق المليارات التي رصدت بالسابق لأهداف مغايرة لما صرفت عليه, ويبقى السؤال هنا هل تحاكي الحكومة الحالية واقع الأضرار المباشرة وغير المباشرة لجائحة الكورونا والتي يقف على رأسها قضية البطالة في الدولة عامة وفي المجتمع العربي خاصة؟

وخلال الشهر والنصف قد تم تحضير اقتراح ميزانية من قبل وزارة المالية, وبالتحديد بالتناغم بين رئيس الحكومة بينت ووزير المالية أفيجدور ليبرمان, والمصادقة عليها بالمجلس الوزاري الشيء الذي لم يحدث في ظل الحكومة السابقة خلال ثلاث سنوات, وهذا بحد ذاته ممكن أن يكون مجازفة أو محفوف بالمخاطر.

الخطوط العريضة لهذه الميزانية

الميزانية بمضمونها هي حسابية وتحتوي على بنود المدخولات والمصروفات والعجز المترتب جراء ذلك. فمثلا الميزانية العامة للدولة، والتي صودق عليها بالمجلس الوزاري يبلغ حجمها 432.5 مليار شيكل في العام 2021 بعجز 6.8% وفي عام 2022 حوالي 452.5 مليار شيكل بعجز 3.9%.

من الجدير التنويه اليه ان هذه الميزانية بمجملها مشروطة بتقليص أفقي في ميزانيات الوزارات بما نسبته 1.5%, على سبيل المثال سيكون تقليص بميزانية وزارة الامن الداخلي بما قيمته 300 مليون ش ، وزارة التربية والتعليم حوالي 1 مليار ش, وزارة القضاء ما يقارب 60 مليون ش. لهذه التقليصات اثر مباشر على المواطنين بالدولة.

ان المبالغ المطروحة داخل الميزانية تُبنى حسب الخطوط العريضة لهذه الحكومة لإدارة الدولة في فترتها الحالية وتحدد حسب الخطة الاقتصادية المقترحة والتي من خلالها تحدد وجهة الدولة. فبعد الاطلاع على الخطة الاقتصادية نجد أن جل تركيز هذه الحكومة هو خفض تكلفة المعيشة وحسب تصريحات وزير المالية أفيجدور ليبرمان: "الإصلاحات التي اعتمدناها تركز في المقام الأول على خفض تكلفة المعيشة".

وأضاف ليبرمان موضحا الخطوط العريضة للميزانية للعامين 2021-2022: "لقد استثمرنا مبالغ ضخمة من التمويل في البنية التحتية والنقل والعقارات، وقمنا بتنفيذ إصلاحات مهمة من شأنها أن تقلل البيروقراطية، وتجعل الأمر أسهل للجميع في أعمالنا اليومية أو حياتنا الخاصة".

ان قانون التسويات المرافق للميزانية يساهم في فهم الخطوط العريضة التي ارتكزت عليها.

<u>رزمة قوانين التسويات المرافقة للميزانية</u>

وهو قانون تطرحه الحكومة على الكنيست للمصادقة عليه في كل عام إلى جانب قانون الميزانية، ويشمل الكثير من التعديلات التشريعية التي ترى الحكومة حاجة لمصادقة الكنيست عليها من أجل تنفيذ سياستها وخططها الاقتصادية. في السنوات الأخيرة يطلق عليه "قانون السياسة الاقتصادية" و"قانون الخطة لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي".

أحد المبررات الرئيسية لسن "قانون التسويات" هو تكاليف القوانين التي يسعى هذا القانون إلى تعديلها أو إلغائها والتي لا يمكن تحملها في إطار الميزانية.

ومن التعديلات التي صودق عليها ضمن قانون التسويات المرافق للميزانية 2021-2022:

1. خطة أفقية لفتح الاقتصاد أمام الاستيراد وخفض تكلفة المعيشة - من أجل تقليل تكلفة المعيشة وزيادة الإنتاجية ووضع إسرائيل إلى جانب الدول المتقدمة ، يُقترح العمل على خطة أفقية لإزالة الحواجز التجارية أمام الواردات وهو ما لا يتوافق مع ما يجري في العالم الغربي ويتطلب الموافقة والفحص المبدئي لمعظم المنتجات ، هذا في مجموعة واسعة من المجالات: المنتجات الكهربائية ومنتجات الأطفال والأغذية ومستحضرات التجميل وغيرها. كجزء من الإصلاح، سيكون من الممكن استيراد المنتجات التي تتوافق مع المعايير الدولية ويتم تسويقها في أوروبا على مسار إعلان، دون الحاجة إلى تعديلات على اللوائح الإسرائيلية ودون الحاجة إلى موافقات مسبقة. سيتم استبعاد المنتجات الحيوية بشكل خاص مثل اللحوم وأغذية الأطفال من مسار الخطة.

2. رفع سن التقاعد للنساء - سن التقاعد للمرأة في إسرائيل هو من أدنى المعدلات في العالم (62 مقارنة بمتوسط 65.8 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وإسرائيل هي واحدة من الدول القليلة التي توجد فيها فجوة بين سن التقاعد للمرأة والرجل. سن التقاعد الحالي للمرأة لا يتوافق مع الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع ومرحلة الشيخوخة المستمرة للسكان في إسرائيل. وعلى وجه الخصوص، فإن انخفاض سن التقاعد للمرأة يؤثر سلبا على معدلات توظيف المسنات ووضعهن في سوق العمل، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتهن على الحفاظ على مستوى معيشي لائق أثناء التقاعد. في الوقت نفسه، دون رفع سن التقاعد للنساء ، سيؤدي شيخوخة السكان إلى زيادة كبيرة في استحقاقات الشيخوخة ومدفوعات الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة ، مما قد يضر باستقرار الضمان الاجتماعي. على ضوء ذلك ، سيتم رفع سن التقاعد للمرأة تدريجياً، وإلى جانب ذلك سيتم تعزيز العديد من التدابير الهادفة إلى الحد من تأثير رفع السن على النساء اللائي يقترين من سن التقاعد إلى جانب تدابير لتشجيع توظيف الكبار. سن التقاعد للنساء سيرتفع تدريجياً ، خلال 11عام ، حتى سن 65 (4 أشهر في السنة لمدة ثلاث سنوات و 3 أشهر في السنة لمدة 8 سنوات أخرى).

ستصاحب هذه الخطوة سلة من الأدوات التكميلية لمساعدة النساء - تمديد فترة استحقاق استحقاقات البطالة للنساء اللائي يغادرن سوق العمل في سن أكبر إلى 12 شهرًا ، وزيادة منحة العمل للمرأة العاملة ، وميزانية مخصصة للتدريب المهني. تدريب ومنح دراسية للنساء.

3. الإصلاح في الزراعة - يشمل الإصلاح فتح الصناعة الزراعية أمام الواردات وما وراء الدعم المباشر والاستثمارات الرأسمالية للمزارعين التي ستؤدي إلى قفزة تكنولوجية في الصناعة. كجزء من الإصلاح ، سيتم تخفيض الرسوم الجمركية على صناعات البيض والنباتات ، مع اعتماد اللوائح الأوروبية بشأن وقاية النبات. ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح إلى خفض تكلفة استهلاك الغذاء ، وزيادة تنوع الفواكه والخضروات المتاحة للمستهلك ، فضلاً عن توافر الفاكهة الموسمية على مدار العام.

4. تبسيط نظام الكشروت (حلال) - خطة أفقية لفتح سوق الكشروت للمنافسة من أجل تقليل تكلفة المعيشة ونطاق الإنفاق الخاص على استهلاك الغذاء في إسرائيل. ستؤدي هذه الخطوة إلى تقليص مباشر في حجم إنفاق المستهلكين على الخدمات ومنتجات الكوشر في إسرائيل على الغذاء ، يصل إلى مئات الملايين من الشواقل في السنة. ستؤدي هذه الخطوة إلى إلغاء الاحتكار الحالي وخلق منافسة تؤدي إلى الخصم المباشر للمنتج وتحسين الخدمة المقدمة إلى شركات الكوشر في إسرائيل. بموجب البرنامج ، سيتم نقل سلطة إصدار شهادات كوشير في إسرائيل إلى هيئات خاصة لجميع الأعمال التجارية ، ودون قيود ، مقارنة بالوضع الحالي الذي يتمتع فيه الحاخامات المحليون بالسلطة الحصرية لإصدار شهادات كوشير.

5. البرنامج الوطني لتحسين التعليمات التنظيمية - بهدف تحسين النمو والإنتاجية من خلال تقليل العبء التنظيمي الزائد على الشركات وتعزيز التنظيم الذكي. سيضع القانون مبادئ التنظيم الأمثل ، بما في ذلك إدارة المخاطر ، على أساس المعايير الدولية ، وتعزيز الاقتصاد التنافسي ، وخفض تكلفة المعيشة ، والتنظيم المتكيف مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بموجب الخطة ، سيتم تقديم المساعدة في المدى القريب لتخفيف العبء المؤقت ، بما في ذلك تقييد اللوائح الجديدة من أجل خلق اليقين للشركات عند الخروج من الأزمة والسماح لهم بالتركيز على تطوير الأعمال ، وتأجيل الاستثمار الذي يحتاجون إلى القيام به من خلال المتطلبات التنظيمية. ومن المتوقع أن تسهل الخطة على قطاع الأعمال الخروج من أزمة كورونا وتحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6٪ خلال عقد من الزمن ، بقيمة 75 مليار شيكل.

6. بدء مشروع المترو:

- الموافقة من حيث المبدأ على الترويج لمشروع المترو ، وهو المشروع الذي سيمكن من تسريع التنمية الاقتصادية والعمرانية في منطقة دان ، من خلال توفير حل مواصلات لاحتياجات سكان المنطقة.
- إنشاء إطار قانوني مخصص يمكّن من الترويج للمشروع في الجدول الزمني المطلوب للاقتصاد وسيشمل ، من بين أمور أخرى: تحديد أولويات المشروع والتقييمات الوطنية من قبل جميع الوزارات والسلطات الحكومية ، وإزالة حواجز التخطيط والترخيص ، والتبسيط الحصول على الأراضي ، وتنظيم عمليات تنسيق البنية التحتية مع شركات البنية التحتية والسلطات المحلية ، لجنة تسوية المنازعات بين هيئات البنية التحتية ، توجيه لتعزيز الترتيبات التنظيمية المخصصة للمشروع ، والتدابير الإضافية.
- تحديد الميزانية وحزمة التمويل المطلوبة للمترو ، بما في ذلك القرارات الإدارية والترتيبات التشريعية في العقارات والضرائب اللازمة لتمويل المشروع.

7. الخدمات المصرفية المفتوحة - من أهم العوائق التي تحول دون زيادة المنافسة في النظام المصرفي على وجه الخصوص ، والنظام المالي بشكل عام ، احتكار الكيانات المالية للمعلومات المالية للعملاء. سيتطلب القانون الجديد من الكيانات المالية المختلفة نقل معلومات العملاء إلى كيانات تكنولوجية مبتكرة ، بموافقة العملاء. ستكون الكيانات الجديدة قادرة على إظهار للعملاء الخدمات المالية التي يستهلكونها ، والمبلغ الذي يدفعونه مقابلها بالضبط ، والمبلغ الذي يمكنهم توفيره إذا انتقلوا إلى مزود آخر وأصبحوا في الواقع مستشارًا ماليًا رقميًا شخصيًا موضوعيًا خاصًا بهم.

8. رسوم المواصلات العامة - الغرض من القرار هو لأول مرة في إسرائيل إحداث الثورة المنشودة والانضمام إلى الدول المتقدمة في العالم التي تجعل النقل العام أولوية قصوى.

على خلفية أزمة النقل المتفاقمة ولا سيما في غوش دان وبهدف تقليل الازدحام المروري ، بدءًا من عام 2024 ، سيتم فرض رسوم على دخول غوش دان خلال ساعات الازدحام. ستحدد الخطة لأولئك الذين يختارون السفر في سيارة خاصة خلال ساعات ومناطق الازدحام سعرًا أكثر صحة للرحلة مع استيعاب التكاليف الخارجية التي تشمل ضياع الوقت وتلوث الهواء وحوادث الطرق.

9. اعتماد تقرير العمالة وتحسين التدريب المهني - وفقًا لتوصيات لجنة التوظيف لعام 2030 ومن أجل زيادة معدل العمالة وإنتاجية العمل ، يُقترح تحديد أهداف التوظيف الحكومية لعام 2030 للسكان ذوي المشاركة المنخفضة ، وإصلاح نظام التدريب المهني والإنتاجية) ، بالتعاون مع أرباب العمل والقطاع الخاص وسيتم تكييفها مع احتياجات الاقتصاد.

10. برنامج المرونة الإدارية في التعليم - تعمل وزارتا التعليم والمالية على تعزيز برنامج لزيادة المرونة ونقل الصلاحيات إلى مديري المدارس الذين هم على دراية بالطالب واحتياجاته الخاصة. سيتم تنسيق الصلاحيات على ثلاثة مستويات: مستوى الميزانية ، المستوى التربوي وفيما يتعلق بتنظيم الدراسات. سيتم تنفيذ الخطة بشكل تدريجي بحيث يتم تطبيقها في جميع أنحاء البلاد في غضون أربع سنوات. ينضم البرنامج إلى الاتجاه العالمي الرئيسي في عالم التعليم في السنوات الأخيرة ، ومن المتوقع أن يجعل نظام التعليم في إسرائيل رائدًا ومتقدمًا ومصممًا لتلبية احتياجات كل طالب.

11. تحويل المكاتب الى وحدات سكنية - يوجد في جميع أنحاء البلاد عشرات الملايين من الأمتار المربعة المخصصة للعمل والتجارة والتي لا يُتوقع أن تتحقق في العقود القادمة, مقترح تحويل ما يصل إلى 50٪ من مناطق التوظيف التي تقع بالقرب من الأحياء السكنية لشقق الصغيرة (الوحدات الصغيرة) مما يحقق مجالات الطلب.

12. ترخيص المصالح التجارية - يوجد اليوم حوالي 190.000 مصلحة تجارية في إسرائيل بحاجة للحصول على رخصة تجارية. يتم تحديد شروط الترخيص من قبل 7 جهات تنظيمية مختلفة ، والذين قاموا بتعيين شروط الترخيص بدون مزامنة ودون فحص التكاليف. وعليه ، فإن عملية الترخيص تفرض تكاليف باهظة على الأعمال وتستمر لفترة طويلة ، بشكل يضر بالعديد من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة ، والنشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد. من أجل معالجة هذه القضايا وتنفيذ خطوات الترخيص الذاتي كما هو منصوص عليه بالفعل من قبل السلطة التشريعية ، يُقترح إنشاء لجنة تنظيمية لترخيص الأعمال. سيتم تفويض اللجنة لتغيير المتطلبات في التراخيص وستعمل على تقليل تكاليف متطلبات الترخيص ، وتقصير إجراءات الترخيص ، وتركيز متطلبات الترخيص وفقًا للمعايير الدولية - كل ذلك مع الحفاظ على السلم العام والصحة العامة .

13. تصدير القنب (الكنافس) - في السنوات الأخيرة ، اتسع استخدام القنب للأغراض الطبية في العديد من البلدان حول العالم ، بما في ذلك إسرائيل. في الوقت نفسه ، وجد فريق مشترك بين الوزارات فحص القضية أن لدولة إسرائيل ميزة كبيرة على الدول المنافسة من حيث مستوى البحث والتطوير ، ومستوى المعرفة ومستوى التنظيم في هذا المجال ، والتي يمكنها المساعدة في جعل المنتجات الإسرائيلية رائدة على مستوى العالم وحتى المعايير الدولية. والغرض من قرار تعزيز تصدير الحشيش الطبي هو إزالة الحواجز القائمة ، بطريقة تسمح لشركات القنب بتوسيع وتنويع خيارات التصدير ، وبالتالي تمكين تطوير صناعة القنب في إسرائيل بشكل خاص ، وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام ، لحماية السلامة العامة والمصالح العامة الأخرى.

14. تعزيز الرقمنة كأداة لتبسيط العمل الحكومي وتحسين الخدمات للجمهور - في العقد الماضي ، حددت الحكومة الإسرائيلية لنفسها هدف تعزيز وتنفيذ الثورة الرقمية في عمل الحكومة والقطاع العام ، فضلاً عن تشجيع المواطنين ومساعدتهم والشركات لاستخدام مزايا تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات للمواطنين والشركات. لذلك ، من أجل تحسين عمل الحكومة ولغرض تقديم خدمات رقمية عالية الجودة للمواطنين .

15. أنظمة مكافحة الحرائق - تضع سلطة الإطفاء والإنقاذ متطلبات السلامة من الحرائق لمئات الآلاف من العقارات في دولة إسرائيل.

16. الانتقال الى الطاقة الخضراء - من أجل تشجيع الانتقال إلى الطاقة النظيفة من خلال توليد الكهرباء بكفاءة وأخضر وما بعد النقل الكهربائي ولزيادة الاستثمار في البنية التحتية كجزء من استراتيجية للخروج من أزمة كورونا ، تروج وزارة المالية لسلسلة من التخفيف التنظيمي وإزالة الحواجز أمام اقتصاد الكهرباء الخضراء.

هذا كان من المنظار العام, أما ما يخص المجتمع العربي على وجه التحديد, فإننا لا نملك مستند رسمي من قبل الحكومة على ماهية الاتفاق المبرم مع أعضاء القائمة الموحدة ولكن تحليلنا سوف يكون بناء على تصريح الدكتور منصور عباس, رئيس القائمة الموحدة واستناداً على بيانه والذي عممه يوم 02.08.2021.

جاء بالبيان:

- *ميزانيات ضخمة بقيمة 53 مليار شيكل: 30 مليار خطة اقتصادية خمسية شاملة، 2.5 مليار خطة خمسية لمكافحة الجريمة والعنف، 20 مليار خطة عشرية للبنى التحتية منها 2 مليار خلال العامين القادمين، ونصف مليار لإزالة العوائق أمام تنفيذ الميزانية المقترحة.*

- *أكثر من 5 مليار شيكل من الخطة الاقتصادية مخصصة للنقب وحوالي 3 مليار للبلدات العربية الدرزية والشركسيّة والمتبقي من الميزانية مخصص لمواطنون العرب بالشمال بضمنهم البدو وبضمنهم ايضا مبلغ وقدره 350 مليون شيكل للعرب في المدن المختلطة.*

يتضح من بيان القائمة الموحدة بأن ما قد تم الاتفاق عليه يتمثل بمبالغ وليس بخطط عمل مبينة على مسوحات مهنية أو خطط اقتصادية تخص المجتمع العربي على غرار الخطة الاقتصادية الشاملة للدولة والتي على اساسها بنيت الميزانية, وأيضا بأن لا يوجد ربط بين المبالغ المتفق عليها وبين الخطوط الرئيسية للخطة الاقتصادية للدولة.

حيث جاء في بيان القائمة الموحدة التالي: " وبحسب قرار الحكومة فسيتم إعداد الخطط التفصيلية خلال 75 يومًا وفق الإطار العام للميزانية المخصصة لها، ليتم بعدها البدء بصرف الموارد المالية بعد اعتماد الميزانية العامة في الكنيست."

وجاء ايضاً: " بالإضافة لذلك، أصدرت الحكومة قرارًا بوضع خطة حكومية عليا متعددة السنوات من أجل سد الفجوات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي بكافّة مناحي الحياة، بالتنسيق مع سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي وإشراك الجمهور العربي والقيادات العربية، حيث طالبت الحكومة الوزراء بأن يقدم كل وزير خلال 180 يومًا خطة وزارته العليا. وهذه الوزارات هي: التربية، الاقتصاد، الصحة، الاتصالات، الداخلية، الرفاه والخدمات الاجتماعية، الزراعة، وبمجالات العلوم والتكنولوجيا والصّناعة وغيرها، إضافة لمفوضية خدمات الدولة."

نفهم من ذلك بأن جل الجهود خلال المفاوضات بين القائمة الموحدة وبين الحكومة كانت تدور حول المطالبة بالمبالغ بدون عرض خطط وبالتالي ستكون الوزارات مطالبة بتحضير الخطط والبرامج لاستغلال المبالغ التي رصدت للمجتمع العربي, الامر الذي سيعيدنا الى ما كنا عليه خلال الخطة الخماسية 922 حيث رَصد مبلغ 15 مليار ش ولم يستغل منه سوى قرابة ال 6 مليار ش.

بالإضافة الى ذلك, وكما اسلفنا سابقا عن تقليصات بنسبة 1.5% من ميزانيات المكاتب الحكومية فإن البيان الذي أصدرته القائمة الموحدة يشير الى تقسيم الميزانيات المخصصة للمجتمع العربي على بعض الوزارات, وهكذا جاء: "وقد تضمن قرار الحكومة تقسيم الميزانيات على بعض وزارات الحكومة، بينما ستستمر عملية تخصيص الميزانيات على باقي الوزارات وفق أولويات حددتها القائمة العربية الموحدة بالتعاون مع سلطة التطوير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي."

بهذا الصدد نخشى أن لا تستغل تلك المبالغ التي رصدت للمجتمع العربي وان تلك المبالغ فد تستعمل لكي تسد بعض من عجز تلك المكاتب الحكومية من بنود غير مرصودة لها أصلاً.

في هذه المرحلة نرى بأنه من الواجب أن يشارك أصحاب الخبرة والمهنية في مواضيع الاقتصاد, التربية والتعليم, الأمن الداخلي, الهندسة وغيرهم من أبناء مجتمعنا ببناء الخطط الاستراتيجية والمهنية لاستغلال تلك المبالغ التي رصدت للمجتمع العربي من خلال ميزانية العامين 2022-2021, وأيضا تحديد آليات العمل المناسبة والناجعة بالإضافة الى تطوير اليات مراقبة ومتابعة.

اليوم, وبعد تمرير مشروع قانون الميزانية بالقراءة الأولى بالكنيست, وبعد اجراء تعديلات بقانون التسويات والذي تعتمد عليه ميزانية الدولة خاصة بمواضيع سن التقاعد للنساء وقضايا المزارعين, نستطيع أن نوصي التالي:

1. علينا ان لا ننسى بأن المبالغ التي تم الاتفاق عليها بين القائمة الموحدة والحكومة هي عبارة عن مبالغ لسد الغبن والظلم وسياسات التميز للحكومات المتعاقبة في إسرائيل بحق شعبنا ومجتمعنا, لذلك علينا أن ننظر اليها كتعويض وجب استغلاله حق استغلال وليس كهدف ويجب الاكتفاء به.

2. هدفنا الأساس يجب أن يكون ميزانية الدولة بمجملها وبمركباتها بحيث تخدم وجود وتطور واستمرارية مجتمعنا في هذه البلاد, وبحيث لا تشكل الميزانية الاساسية للدولة مصدر تميز وعنصرية اتجاهنا ولا عائق في سبل تطورنا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا,,, وما الى ذلك من مناحي الحياة.

3. من المفيد جدا ان نوصي في هذه المرحلة تخصيص مبالغ لتطوير القوى البشرية بالحكم المحلي في بلداتنا العربية وأيضا تخصيص ميزانيات لمراقبة عمل الحكم المحلي في بلداتنا العربية لكي نرفع من إمكانيات استغلال الميزانيات المرصودة وبالتالي رفع إمكانيات التطوير الاقتصادي وازدهار مرافق الحياة.

4. في هذا الخضم, نوصي بالمبادرة للتخطيط المحلي والإقليمي في بلداتنا العربية ومحيطها وان لا ننتظر مبادرات حكومية بهذا الصدد, وعليه من المستحسن أن نقيم أجسام وتنظيمات مهنية مختصة تعالج وتتابع المخططات, فعلى سبيل المثال: نقترح إقامة تنظيم لمهندسي السلطات المحلية, محاسبي السلطات المحلية, مدراء السلطات المحلية, بهذا نخرج من خانة التقوقع والانفرادية ونتجه نحو المهنية وتبادل المعلومات والعمل الجماعي.

5. التطور الاقتصادي في مجتمعنا هو المطلب الحارق, وتحقيق هذا المطلب يأتي عن طريق الاستعانة باقتصاديين ذوي خبرة يجيدون رسم التخطيطات الآنية والمستقبلية ويستطيعون مفاوضة الجهات الرسمية واقناعهم, ولا يجب أن ينحصر هذا المطلب فقط على سياسيين ولا يجب أن يدار فقط بالأروقة السياسية.

6. تطوير بلداتنا العربية بجميع المرافق لا سيما الاقتصادية منها, لا يقتصر فقط على عمل السلطات المحلية والتي تعاني من تعسرات إدارية متراكمة, ولا يحل فقط بمطالبة المزيد من الميزانيات للسلطات المحلية والتي يتعذر على معظمها الموازنة المالية بكل مشروع تقوم به على انفراد, الامر الذي ينتج عنه مشاريع منقوصة ومتهاوية, إنما يجب أن يكون على غرار بلدات يهودية وعلى غرار مبادرات حكومية إقليمية مبني على أكبر فائدة ممكنة للمواطنين ولأكبر عدد من المواطنين ولأطول فترة ممكنة.

7. المسوحات المهنية, الواقعية, الحقيقية والاستراتيجية هي أساس كل مخطط ناجح وبالتالي هي أساس لكل مفاوضات أو مطالب من المؤسسات الرسمية, وهذا ما يجب أن يتبناه قياداتنا القطرية والمحلية. المسوحات يجب أن تتركز وتسجل بمركز معلومات خاص للمجتمع العربي.

8. التطوير الاقتصادي لمجتمعنا لا يقتصر فقط على المكاتب الحكومية, فهناك جهات عديدة, داخل الدولة وخارجها, يمكننا طرق أبوابها حينما نملك المعلومات الكافية والمخططات الاستراتيجية ذوات الأهداف الواضحة والتي تصب في مصلحة مجتمعنا.

9. تطوير القطاع الخاص والقطاع الثالث (الجمعيات) غائب عن المشهد التفاوضي مع مكاتب الحكومة, وهنا تقع المسؤولية على عاتق قياداتنا على جميع درجاتهم واختصاصاتهم, وهذين القطاعين من شأنهما أن يكونا رافعة اقتصادية هائلة

لمجتمعنا, وهذه فرصة لكي ندعو قادة مجتمعنا بدعم مبادرة المنتدى الاقتصادي العربي بإقامة "منتدى رجال وسيدات الاعمال العرب" الأمر الذي فيه الكثير لدفع عجلة التطوير الاقتصادي في مجتمعنا.